

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الاجتماع التشاوري المشترك السنوي السابع الذي عقد مؤخرا بين أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وخلال الاجتماع التشاوري، أصدر أعضاء المجلسين كليهما بيانا مشتركا أعادوا فيه تأكيد المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، إلى جانب الولاية المنوطة بمجلس السلام والأمن فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا على النحو المنصوص عليه في بروتوكول الاتحاد الأفريقي الخاص بإنشاء المجلس.

وفي ضوء رئاسة رواندا للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا، وبصفتي رئيسا مشاركا لمرحلة أديس أبابا من بعثة مجلس الأمن، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوجين - ريتشارد غاسانا

السفير، الممثل الدائم
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري المشترك السنوي السابع بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

١ - عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعهم التشاوري المشترك السنوي السابع في مقر الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢ - وإذ أعاد مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن تأكيد المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين والولاية المنوطة بمجلس السلام والأمن فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا على النحو المنصوص عليه في بروتوكول الاتحاد الأفريقي الخاص بإنشاء المجلس، وإذ أعادوا أيضاً تأكيد أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور الترتيبات الإقليمية في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء وداخلها، وإذ أشاروا إلى نتائج اجتماعهم التشاوري السابقة، استعرضوا المسائل موضع الاهتمام المشترك، لا سيما حالات النزاع والأزمات في أفريقيا، وكذلك سبل ووسائل تعزيز الشراكة بينهما، بما يتمشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام البروتوكول ذات الصلة المنشئة لمجلس السلام والأمن.

فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية

٣ - أعرب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية الناجمة عن الأنشطة الجارية المزعزة للاستقرار التي تقوم بها حركة ٢٣ آذار/مارس (M23) وغيرها من الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. وأدان مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بشدة استئناف حركة ٢٣ آذار/مارس للأعمال القتالية. وأدانوا أيضاً قصف الأراضي الرواندية والأنشطة التي تضطلع بها كل الجماعات المسلحة. وطالبوا بأن تكف هذه الجماعات المسلحة فوراً عن جميع أشكال العنف والأنشطة المزعزة للاستقرار، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، واستمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. ودعا مجلس السلام والأمن

وأعضاء مجلس الأمن جميع بلدان المنطقة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون في التعامل مع الجماعات المسلحة.

٤ - ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بمساهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في النهج الشامل المقترح لمعالجة الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأقر المجلس بالتزام جميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة بالوفاء بجميع المسؤوليات. بمقتضى الولاية المنوطة بالبعثة بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك المسؤوليات المسندة إلى لواء التدخل، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن كذلك بالتقدم المحرز في نشر وتشغيل لواء التدخل التابع للبعثة، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٨ (٢٠١٣) وأيده مجلس السلام والأمن. وأعربوا عن تقديرهم للبلدان المساهمة بقوات على إسهاماتها في إنشاء اللواء المذكور.

٥ - ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها حالياً بلدان المنطقة والمجتمع الدولي لمعالجة الحالة السائدة. ورحبوا بالتوقيع في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وبالخطوات المتخذة لتنفيذه. وأحاطوا علماً مع الارتياح بنتائج الاجتماع الثاني لآلية الإشراف الإقليمي، الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وحثوا جميع البلدان الموقعة على الإطار على مواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وشددوا على أهمية حوار كمبالا ولاحظوا مع التقدير الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة الاستثنائي السابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في كمبالا، في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إلى أطراف حوار كمبالا لاختتامه على وجه السرعة تمشيا مع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق السلام الدائم.

٦ - ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي إلى المنطقة، وبالزيارة المشتركة التي قام بها مؤخرًا المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، والممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكبير المنسقين لشؤون منطقة البحيرات الكبرى في الاتحاد الأوروبي، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وأعربوا عن تقديرهم للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وللجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لالتزامهما وجهودهما.

٧ - وأهاب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بشركاء التنمية الدوليين أن يقدموا الدعم إلى بلدان المنطقة للعمل على توفير فوائد السلام الفورية على أرض الواقع، من خلال المشاريع السريعة الأثر التي تقام على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتستهدف بوجه خاص النساء والشباب، ومن خلال المشاريع الأخرى ذات الصلة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة لبحيرات الكبرى، التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك تعميق التكامل الاقتصادي.

فيما يتعلق بالحالة بين السودان وجنوب السودان

٨ - رحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك نتائج القمة التي عقدت بين رئيسي البلدين في الخرطوم في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وحثوا البلدين، بناء على هذا التقدم، على السعي بتصميم لتحقيق هدف إقامة دولتين تتوفر لهما مقومات البقاء وتعيشان جنباً إلى جنب في سلام. وأكدوا على ضرورة ألا يدخر البلدان جهداً لحل المسائل المعلقة، بما في ذلك المناطق الحدودية المتنازع عليها والمُطالب بها والوضع النهائي لمنطقة أبيي. وشجعوا البلدين على وضع الصيغة النهائية لتحديد الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح.

٩ - وإذ لاحظ مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن مع التقدير بيان مجلس السلام والأمن المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وأعربوا عن القلق إزاء الحالة السائدة في منطقة أبيي، رحبوا بالتزام الرئيسين بالمضي على وجه السرعة صوب تنفيذ الاتفاق المتعلق بالترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وحثوا على إنشاء مفوضية الاستفتاء لمنطقة أبيي، وناشدوا جميع الأطراف المعنية الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد يكون من شأنها تصعيد التوتر وتعقيد البحث عن حل، وكذلك كفالة أن تكون منطقة أبيي منطقة خالية من الأسلحة. وحثوا الطرفين بقوة على استئناف المناقشات بشأن اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وجنوب السودان المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، من أجل تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي من خلال ترتيبات مقبولة للطرفين. وأعربوا عن تطلعهم إلى إيفاد بعثة مجلس السلام والأمن المقررة إلى أبيي وإلى تقييماتها وتوصياتها.

١٠ - وأعرب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن القلق إزاء الحالة السائدة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. وإذ شددوا مرة أخرى على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، دعوا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى وقف الأعمال القتالية واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية،

والتعاون بصورة كاملة مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومع رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دورهما التيسيري. وأهابوا بحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال أن ييسرا وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين لها بصورة آمنة ودون عوائق حتى يتسنى تقديمها في الوقت المناسب وبالكامل لجميع المدنيين الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدات، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية. وأهابوا بهما كذلك أن يقوموا على وجه السرعة بحل جميع المشاكل التقنية لإتاحة تنفيذ حملة التطعيم ضد شلل الأطفال الموجهة للأطفال.

١١ - وحث مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن الأطراف في النزاعات المسلحة الداخلية في السودان وجنوب السودان، ولا سيما الحالة السائدة في ولاية جونقلي في جنوب السودان، والحالات السائدة في دارفور وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، على البحث عن حلول سلمية لتلك النزاعات.

١٢ - وكرر مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن تقديرهم لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وجنوب السودان وشجعوهم على مواصلة العمل بنشاط على تنفيذ ولايته. وأعربوا أيضاً عن تقديرهم للمبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وكذلك للشركاء الدوليين ذوي الصلة لما يقدمونه من دعم للفريق المعني بالتنفيذ ومساهماتهم في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في السودان وجنوب السودان وتعزيز الثقة بين البلدين.

١٣ - وأعرب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

فيما يتعلق بالحالة في الصومال

١٤ - رحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالتقدم الكبير الذي أحرز في الصومال منذ انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢. وشددوا على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في عملية الحوار والمصالحة بين أصحاب المصلحة الصوماليين، التي تهدف إلى إقامة نظام اتحادي في الصومال. وفي هذا الصدد، أثنوا على ممثلي حكومة الصومال الاتحادية ومنطقة صوماليلاند لتواصلهما، ودعوها إلى الاستمرار في التواصل الفعال. كما أثنوا على قيام حكومة الصومال الاتحادية والإدارة المؤقتة في جوبا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، بالتوقيع على اتفاق بينهما، في إطار وساطة برعاية إثيوبيا، بصفتها رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٥ - ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبلدان الاتحاد المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، في مجال تعزيز الاستقرار في الصومال، مما يتيح المجال لإنجاز العملية السياسية. ورحبوا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ولاحظوا مع الارتياح تنسيق الجهود والتعاون بشكل وثيق بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأقروا بالحاجة إلى تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، لتمكينهما من توطيد المكاسب التي تحققت وتوسيع المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الصومال الاتحادية. وفي ذلك السياق، أعربوا عن تطلّعهم إلى المقترحات التي تقدمها الاستعراض المشترك الذي أجرته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقا للفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٩٣ (٢٠١٣) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلام والأمن. وهم يتطلعون إلى النظر في التقرير الذي سيُقدم في هذا الصدد. وأثنوا على الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الشركاء الدوليين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، وشددوا على الحاجة إلى تمويل طويل الأجل لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية، وشددوا على الحاجة الملحة إلى أن تتطوع جهات مانحة جديدة وتقدم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي من خلال تبرعات تقدمها إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعماً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٦ - وأحاط مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن علماً باتفاق الصومال، الذي اعتمد في مؤتمر الصفاقة الجديدة، الذي شاركت في استضافته حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأوروبي في بروكسل، في ١٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، والذي يهدف إلى ضمان إمساك الصوماليين بزمام أمورهم، وإلى دعم دولي يمكن التنبؤ به ومنسق وشفاف.

١٧ - ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بتعهد حكومة الصومال الاتحادية بتحسين حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أعربوا عن قلقهم إزاء التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. كما أعربوا عن قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة، وشددوا على ضرورة استمرار وصول الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدة إلى الملايين من الصوماليين المعرضين للخطر.

١٨ - وأدان مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، في نيروبي. وأكدوا أن الهجوم الإرهابي يسلط الضوء على الحاجة إلى بذل جهود متجددة لمواجهة آفة الإرهاب. وأكدوا مجدداً تصميمهم على مواصلة

جهودهم التعاونية في الصومال، من أجل تخليص البلد والمنطقة من الجماعات الإرهابية والإجرامية، وتحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في الصومال والمنطقة.

فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٩ - أعرب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشددوا على ضرورة تعجيل وتيرة الجهود الرامية إلى استعادة الأمن في البلد، باعتبارها مسألة ذات أولوية.

٢٠ - وشدد مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن على المسؤولية الأساسية للسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى عن الحفاظ على القانون والنظام وتعزيز الأمن وحماية السكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال. وأدانوا بشدة الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة، لا سيما عناصر ائتلاف سيليكاف، فضلا عن الفظائع المستمرة التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة. وشجعوا بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد نشرها، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في سياق التقارير التي يقدمها بانتظام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الإبلاغ عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ولا سيما ضد الأطفال والنساء.

٢١ - ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالجهود الجارية من أجل نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت مبكر. وأهابوا بالمجتمع الدولي تقديم الدعم لتحقيق تلك الغاية، لتمكين الاتحاد الأفريقي والمنطقة من تحقيق استقرار الحالة في البلد. وشددوا على أهمية العمل الذي يقوم به الشركاء الثنائيون ومتعدد الأطراف لتعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب دعمهم لعمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن.

٢٢ - وأشاد مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجهود الاتحاد الأفريقي ودول المنطقة في دعم العملية الانتقالية الجارية واستعادة النظام الدستوري. وسلطوا الضوء على الدور الحاسم لمجموعة الاتصال الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي يشترك في رئاستها الاتحاد الأفريقي وجمهورية الكونغو، في ضمان الدعم الدولي المنسق للجهود الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعربوا عن تطلعهم إلى الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

فيما يتعلق بالحالة في منطقة الساحل

٢٣ - رحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالتقدم الكبير المحرز في تحقيق استقرار الحالة في مالي، مما سهل إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣ على نحو سلمي وناجح. وأعربوا عن تهنيتهم لرئيس مالي المنتخب حديثاً، إبراهيم بوبكر كيتا، وجددوا التزامهم بمواصلة دعم مالي، من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت وتمكين البلد من مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها. ودعوا الجهات المعنية في مالي إلى بذل جهود متجددة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق واغادوغو التمهيدي للانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة لجميع الأطراف، الذي وُقِّع في واغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وتعزيز عملية المصالحة الوطنية الشاملة للجميع.

٢٤ - ورحب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وفقاً لما أُذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣)، وأهابوا بأعضاء المجتمع الدولي مواصلة دعم البعثة، واضعين في اعتبارهم استمرار هشاشة الحالة في شمال مالي. وشددوا على ضرورة استمرار التعاون الوثيق بين الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي والساحل، والممثل الخاص للأمين العام في مالي.

٢٥ - وأعرب مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل، والحاجة إلى اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات الراهنة. وأقروا بأن تعزيز مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أمور ضرورية لضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، رحبوا باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الساحل على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ورحبوا بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون في مراقبة الحدود في منطقة الساحل والمغرب العربي، في الرباط. ورحبوا كذلك بعملية نواكشوط بقيادة الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء وكذلك متابعة الاجتماعات التي عُقدت. وأعربوا عن تأييدهم لهاتين العمليتين، وشجعوا على إجراء أنشطة للمتابعة بناء على نتائجهما، وشددوا على أهمية التنسيق الإقليمي والأقليمي والدولي في معالجة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل. ودعوا الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم الكامل لهذه العمليات.

٢٦ - وكرر مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن التزامهم بدعم منطقة الساحل في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة في جهودها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٢٧ - أجرى مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن تقييما للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز وصون السلم والأمن في أفريقيا. ورحبوا بالتقدم المحرز حتى الآن في إقامة شراكة أكثر اتساقا وفعالية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وشددوا على أن الجهود المشتركة والمنسقة التي يضطلع بها المجلسان في مسائل السلم والأمن يجب أن تستند إلى سلطات كل منها واختصاصاته وقدراته. وفي هذا الصدد، لاحظوا بارتياح مساعي عقد الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن؛ واستمرار عمل الآليات التي أنشئت بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة في عملها على تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتنسيق الميداني. ولاحظوا كذلك الجهود التعاونية المبذولة في حالات النزاعات والأزمات الأخرى؛ إلى جانب التعاون في عدد من المجالات المتشعبة الأخرى، بما في ذلك تعزيز التعاون بين إدارة السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

٢٨ - وشدد مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة القائمة على المستويين الاستراتيجي والميداني على حد سواء، وذلك لضمان قدر أكبر من التأزر والاتساق وزيادة فعالية التصدي للتحديات الناشئة التي تواجه القارة الأفريقية في مجالي السلام والأمن. وفي هذا الصدد، تعهدوا بإجراء المشاورات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للخطوات التي تم الاتفاق عليها في اجتماعاتهم السابقة. وعلاوة على ذلك، أعاد مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن تأكيد ضرورة الاتفاق مقدما على جدول أعمال اجتماعاتهم التشاورية السنوية المشتركة، وإدراج بند في جدول الأعمال المذكور عن القضايا التي تحتاج إلى المتابعة، بما يتماشى مع البيان الصادر عن الاجتماع التشاوري المشترك السنوي الرابع، الذي عُقد في نيويورك في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢٩ - ووافق مجلس السلام والأمن وأعضاء مجلس الأمن على عقد اجتماعهم التشاوري المشترك السنوي الثامن في نيويورك في حزيران/يونيه عام ٢٠١٤. وسيتم تحديد موعد الاجتماع من خلال المشاورات بين رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.